

# حسان دياب: العالم لن يساعد لبنان بسبب حزب الله

## الحكومة تعوّل على ملياري دولار من الاحتياطات المتبقية لاستمرار الدعم بضعة أشهر



مكبل بأغلال حزب الله

يطلع على أي تقرير لمكتب التحقيقات الاتحادي بنفسه. وعمقت الكارثة - وهي أحد أكبر التفجيرات غير النووية المسجلة في التاريخ المعاصر - معاناة اللبنانيين الذين يعانون بالفعل من الفقر. ومع نزوب التدفقات الدولية إلى لبنان، يقوم المصرف المركزي بالسحب من الاحتياطات الأجنبية لدعم فلات سلع رئيسية، القمح والوقود والدواء، وبعض السلع الأساسية. وقال دياب في المقابلة إن "مجلس الوزراء أرسل إلى البرلمان قبل أسبوع تقريراً يحدد أربعة سيناريوهات لإبدال الدعم ببطاقات تموينية لسنت مئة ألف أسرة، أو أكثر من 2.5 مليون شخص". ويبلغ عدد سكان البلد المعتمد على الاستيراد حوالي ستة ملايين، من بينهم ما لا يقل عن مليون لاجئ سوري. وأحد الخيارات التي وردت في التقرير إلغاء دعم الوقود والقمح، دون أن يشمل ذلك الدقيق (الطحين)، وإعطاء الأسر 16ك دولاراً شهرياً بدلاً من ذلك، وذكر التقرير أيضاً أن هناك "حاجة إلى طلب المساعدة من الدول المانحة... لأن 2021 سيكون عاماً صعباً".

وكان دياب قد تولى منصب رئيس الوزراء قبل عام بمساعدة من حزب الله واستقال في أغسطس بسبب غضب عام من تفجير مرفأ بيروت الذي أودى بحياة 200 شخص في ذلك الشهر. ويعمل مجلس وزرائه مذاك كحكومة تصريف أعمال. وإلى جانب ثلاثة وزراء سابقين، وجهت اتهامات بالإهمال إلى دياب في ما يتعلق بانفجار أغسطس، لكنه يتمتع منذ ذلك الحين من المثول للاستجواب، متهمًا قاضي التحقيق بتجاوز سلطاته. وقال مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي في أكتوبر إنه لم يتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن سبب التفجير. وفي وقت سابق، نقل مكتب دياب عنه قوله إن التحقيق الذي أجراه مكتب التحقيقات الاتحادي كشف عن أن 500 طن فقط من نترات الأمونيوم انفجرت من 2750 طناً مخزنة بطريقة غير آمنة في المرفأ. وتسأل "أين ذهب (الكمية) المتبقية؟". وامتنع مكتب التحقيقات الاتحادي عن التعليق. وقال مستشار مكتب دياب الأربعاء إن رئيس الحكومة لا يتحدث استناداً إلى معلومات مباشرة ولم

وتشهد العلاقة بين دياب ومصرف لبنان توتراً منذ تسلم الأخير مهامه الحكومية، حيث يحلّ رئيس الوزراء المصرف وحاكمه رياض سلامة مسؤولياً لإنهاء المالي الذي تشهده البلاد. وكشفت مجموعة القراصنة أيضاً عن حسابات مؤسسة "القرض الحسن" في جميع المصارف اللبنانية. و"القرض الحسن" هي إحدى أهم المؤسسات المالية لحزب الله، ولا تخضع لقانون "النقد والتسليف" اللبناني، وجرى افتتاحها في ثمانينات القرن الماضي، بصفة "جمعية خيرية". وتم إدراج هذه المؤسسة على لائحة العقوبات الأميركية منذ عام 2016 لكنها لا تزال مستمرة في نشاطها. ويقول مراقبون إن هذه المؤسسة تحولت في السنوات الأخيرة إلى ما يشبه المصرف المركزي الموازي وباتت المركز المالي الأول للحاضنة الشعبية.

يواجه لبنان استنزافاً مالياً واقتصادياً من المرجح أن يتفاقم أكثر مع حلول العام المقبل، فيما لا تجد حكومة تصريف الأعمال أي حلول نتيجة رفض دولي لتقديم أي دعم، بسبب تحفظات على دور حزب الله.

بيروت - كشف رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب أن مسؤولين غربيين أبلغوه بأن هناك "قراراً دولياً" بعدم مساعدة لبنان، في ظل سيطرة حزب الله المدعوم من إيران على مفاصل القرار اللبناني. وقال دياب "الإيركيون والأوروبيون، قالوا لي: الأمر لا يتعلق بك أنت... لكن هناك قراراً دولياً بالتوقف عن مساعدة لبنان... لأن لديهم مشكلة مع حزب الله". ويواجه لبنان أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ نهاية الحرب الأهلية (1975 - 1990) بسبب الفساد والهدر، تفاقمت مع انفجار مرفأ بيروت المدمر في الرابع من أغسطس الماضي.

وتتحفظ الدول المانحة على تقديم أي دعم للبنان، ما لم يجر الإصلاحات الهيكلية المطلوبة منه والتي كان قد نص عليها مؤتمر سيدر في عام 2018 وأكدت عليها المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس إيمانويل ماكرون بعد أسابيع قليلة من الانفجار الدموي. ويقول محللون إن مطالب المجتمع الدولي لا تنحصر في الإصلاحات الاقتصادية فقط، فهناك فيتنو أيضاً على دور حزب الله المصنّف تنظيمياً إرهابياً لدى أكثر من دولة غربية وعربية.

600 ألف أسرة لبنانية سيتم تمكينها من بطاقات تموينية بعد رفع الدعم عن المواد الأساسية

وفشلت جهود سعد الحريري رئيس الوزراء المكلف منذ أكتوبر الماضي في تشكيل حكومة جديدة، في ظل مطاردة حزب الله وحليفه التيار الوطني الحر، بانتظار تسلم الديمقراطي جو بايدن الرئاسة في الولايات المتحدة. وكان الحريري قد تقدم في التاسع من ديسمبر الجاري بتشكيلة حكومية مؤلفة من 18 وزيراً إلى رئيس الجمهورية ميشال عون، بيد أن الأخير يرفض المصادقة عليها بزريعة أن هذه

# اختراق إلكتروني يسلط الضوء على «مصرف» حزب الله الموازي

بيروت - تعرضت مؤسسة "القرض الحسن" التي تعد إحدى الركائز المالية لحزب الله اللبناني مؤخراً، إلى اختراق في حسابات فروعها، وسط تهجمات إلكترونية وقوف إسرائيل خلف هذا الهجوم الإلكتروني. ويأتي الهجوم على المؤسسة في غمرة حرب سيبرانية شديدة بين إيران وإسرائيل، وإن كان مراقبون يرون أن هذا الاختراق قد لا تكون تل أبيض بالضرورة خلفه، ولا سيما أن أثره محدود، حسب ما هو متداول. وقال مصدر في إدارة مؤسسة "القرض الحسن"، الأربعاء، إن الخرق الإلكتروني لشبكة المؤسسة

الإلكترونية "محدود ولا تأثير له على عملها". وخلال اليمينين الماضيين، تداولت وسائل إعلام محلية وعالمية نبأ اختراق مجموعة من القراصنة حسابات فروع مؤسسة "القرض الحسن"، إضافة إلى حصولها على تسجيلات لكاميرات المراقبة المثبتة بتلك الفروع. وقال المصدر مفضلاً عدم ذكر اسمه، إن "الخرق محدود ولا خطورة له على حسابات المودعين والمقرضين على حد سواء". وأضاف "لا يمكن التصرف بحسابات المودعين والمقرضين أو تحريكها لأنها موجودة على شبكات داخلية مغلقة ولا يمكن الوصول إليها". وأشار المصدر ذاته، إلى أن الخرق وقع في الشبكة الخارجية للمؤسسة، دون تقديم تفاصيل بشأن طبيعته. ونفى صحة المعلومات التي نشرها القراصنة، وقال إنها "مفبركة". ووفق الأنباء المتداولة، فإن القراصنة نشروا أسماء قالوا إنها "لمقرضين والمودعين في فروع المؤسسة، إضافة إلى تفاصيل متعلقة بقيمة القروض ونسبة السداد ومعلومات عن ميزانية المؤسسة". كما نشر القراصنة مقطع فيديو أعلنوا من خلاله عمليتهم التي حصلوا فيها على كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وحساباتها السرية.

# النظام السوري يبيع ممتلكات اللاجئين والمعارضين في مزادات علنية

استاجر أرضي كان أمراً قاسياً جداً... أردت أن أسترقزق منها بدلاً من أن أفقدها تماماً". وفي النهاية، فاز في المزاد قبل نحو شهر ونصف الشهر شخص "له أقارب في فرع المخابرات" في المنطقة، وفق أمير. ويعمل الوالد لخمسوة أولاد أكبرهم 12 عاماً اليوم مع اثنين من أبنائه في قطاف الزيتون مقابل 10 ليرات تركية يومياً (1.27 دولار).



ديانا سمعان  
المزادات استغلال واضح للتهمير من الناحية الاقتصادية

وإن كانت الوثائق بدأت بالظهور مؤخراً، يقول نازحون والمرصد السوري إن المزادات بدأت قبل أشهر خصوصاً في حماة. ويقول أبوعدال (54 عاماً) إنه نزح من قريته كفر زيتا في شمال حماة لقربتها من خطوط التماس العام 2012، من دون أن ينقطع عن أراضيه المزروعة بالفسطق الحلبي. كان يتردد عليها ويرعاها، ويبدّل جهداً لتعود عليه بموسم ناجح تراوح مردوده ما بين 23.8 و 28.8 ألف دولار.

المدي في اللجنة الدستورية التي تعقد اجتماعات في جنيف برعاية الأمم المتحدة، أن "المزادات قد لا تؤدي إلى نقل الملكية، لكنها اعتداء على حق الاستعمال والاستغلال". ويوضح أن جزءاً كبيراً من الفلاحين يأخذون قروضاً عادة من المصرف الزراعي، لكن الكلام عن مزادات بسبب عدم تسديد القروض "يمكن أن يكون منطقياً لو كان المصرف الزراعي هو من اتخذ الإجراءات لاستيفاء ديونه" التي "يجب أن تتم بإشراف من القضاء وهناك أصول وقوانين تنظمها، الأمر الذي لم يحصل". ولا يعد "اتحاد الفلاحين طرفاً في القرض" وفق مجني، بالتالي "لا يحق له أن يباشر الإجراءات". ونطبق الأمر ذاته على اللجان الأمنية والعسكرية التي "لا وجود لها في القانون وبالتالي لا يُسمح لها بوضع يدها على أملك الناس". وفي وثيقة حصلت عليها "اليوم التالي"، تحدد لجنة إدارية منبثقة عن اللجنة الأمنية والعسكرية في حلب يوم 22 نوفمبر موعداً لمزاد علني لزراعة أراض في جنوب غرب المحافظة، من دون أن تأتي حتى على ذكر المصرف الزراعي. وتذكر اللجنة أنه يجدر على الفائز بالمزاد تسديد المبلغ نقداً بعد الحصول على وصل من محاسبها. وحاول حافظ أمير (38 عاماً) الذي فر من غرب حلب إلى تركيا إنقاذ أرض كان يزرعها بالشعير وحبة البركة والكمون وغيرها، عندما عرف بأمر أن المزاد ينسملها، عن طريق جاره. فعرض على هذا الأخير دخول المزاد، على أن "أدفع أنا الإيجار، وبعد الحصاد نتقاسم الأرباح". وبضيف، مفضلاً استخدام اسم مستعار، "مجرد أن أعرض عليه أن

إدلب ومحيطها. ودفع الهجوم الأخير مطلع العام نحو مليون شخص للنزوح خلال ثلاثة أشهر. وقد عاد نحو 235 ألفاً منهم فقط إلى مناطقهم، غالبيتهم بعد اتفاق لوقف إطلاق النار بدأ في مارس. وتقول ديانا سمعان، الباحثة في الملف السوري لدى منظمة العفو الدولية التي اتهمت النظام بشن هجمات ترقى إلى "جرائم ضد الإنسانية" في إدلب وحماة وحلب، "بعد القصف لا تزال الانتهاكات التي تطال المدنيين مستمرة لكن بطرق مختلفة". وتضيف "ما يحصل عبر هذه المزادات هو استغلال واضح للتهمير من الناحية الاقتصادية، ومصادرة للأراضي بطريقة غير قانونية ومخالفة للقانون الدولي". في 2018، أصدرت الحكومة السورية القانون رقم 10 الذي يتيح لها إقامة مشاريع عمرانية جديدة على أملك يكون أصحابها إجمالاً غائبين، على أن يُعوضوا بخصص إذا أثبتوا ملكياتهم عبر تقديم وثائق الملكية مباشرة أو عبر وكيل خلال عام من إعلانها منطقة تنظيمية. ولا يتسنى لنازحين كثر أخذ أوراقهم الثبوتية أو مستندات تثبت ملكياتهم عند فرارهم تحت القصف. وتعرض القانون آنذاك لانتقادات واسعة من منظمات حقوقية. ويبدو أن المزادات تندرج في الإطار نفسه. ويقول المستشار القانوني في منظمة "اليوم التالي" القاضي أنور مجني "المزادات ظاهرة جديدة تخص أراضي عائدة لسوريين خارج مناطقهم وكأنها نوع من أنواع العقاب، معتبراً أنها تشكل انتهاكاً لحق الملكية الذي ينص عليه القانون ويضمن حقوق الاستعمال والاستغلال والتصرف للمالك". ويضيف مجني، وهو من ممثلي المجتمع

إلى اليونان لينضم إلى أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في جزيرة كريت، وبدأ يعمل مياوماً في قطاع البناء. وترك سلمان خلفه 150 دونماً يملكها مع أشقائه الأربعة. واعتاد أصحاب الأرض في شهري أكتوبر ونوفمبر من كل عام أن ينثروا البذور فيها لينبت الشعير والكمون والعدس وحبة البركة، على أمل أن تعود عليهم بآرباح تتراوح بين 10 و 12 ألف دولار. لكن هذه السنة اختلف الأمر كلياً. ويروي لوكالة فرانس برس عبر الهاتف، مفضلاً استخدام اسم مستعار، "في نهاية الشهر العاشر، فوجئنا بمزادات علنية.. قرأنا أسماء القرى على لوائح لتضمين أراضي كل شخص غير متواجد في أرضه في جنوب إدلب". وتشير اللوائح التي نشرها اتحاد الفلاحين في إدلب على صفحته على "فيسبوك" في أكتوبر، إلى أن المزادات تجري على "الأراضي الزراعية لغير المتواجدين أصحابها في مناطق سيطرة

دمشق - تستمر معاناة اللاجئين السوريين، مع سعي نظام بشار الأسد لحربائهم من ممتلكاتهم الموجودة في مناطق سيطرته بطرق مختلفة، من بينها بيع تلك الممتلكات في مزادات علنية لأشخاص آخرين. ويدعى النظام السوري تشجيع اللاجئين على العودة إلى بلادهم، لكن خطوته على أرض الواقع تنفي بالعكس. ففوجيء مسلماً قبل أكثر من شهر بانتقال أرضه الخصبة إلى شخص غريب فاز بعقد لاستغلالها في مزاد علني أجرته مؤسسة تابعة للنظام على مساحات زراعية واسعة في شمال غرب البلاد.



الأرض مقابل الولاء

وليس سلمان، اللاجئ في اليونان، الوحيد الذي يتعرض لمثل هذا. فقد أفاد نازحون آخرون من شمال حماة وجنوبها ومن جنوب حلب، أنهم علموا بحصول مزادات لتضمين أراضيهم الغنية بالشعير الزيتون والفسطق الحلبي والحبوب، من خلال لوائح موقعة من جمعيات فلاحية تحدد مواعيد إجرائها، أو من خلال معارفهم ممن بقوا في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الحكومية. ويرى مراقبون وحقوقيون في المزادات نمطاً جديداً يعتمد على النظام "مصادرة ملكية" الغائبين أو "الانتقام" من المعارضين أو غير الراغبين بالعيش في ظلّه. وفرّ سلمان (30 عاماً) قبل سنة تقريباً من قريته البرسة في ريف إدلب الجنوبي على وقع آخر هجوم لقوات النظام ضد الفصائل الجهادية والمقاتلة في المحافظة في بداية 2020. لم يقو على العيش في مخيمات النزوح المنتشرة على طول الحدود مع تركيا، فقرر الهجرة بطريقة غير شرعية إلى أوروبا. ووصل قبل بضعة أشهر